

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٧١

باعتبار مشروع إنشاء مساكن اقتصادية بجهة اللبان قسم اللبان بمحافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات

قرر:

مادة ١ - يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء مساكن اقتصادية بالمنطقة المحصورة بين شوارع اساكل الفلال وأسطاسي والكوبري القديم والحله خانه والباب الأخضر والألفي والمعري بجهة اللبان قسم اللبان محافظة الاسكندرية

مادة ٢ - يستولى بطريق التنفيذ المباشر على العقارات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع الموضح بيانها وموقعها ومساحتها وأسماء ملاكها بالمذكرة والرسم والكشوف المرافقة

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٩١ (١٣ أبريل سنة ١٩٧١) أنور السادات

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٧١ باعتبار مشروع إنشاء مساكن اقتصادية بجهة اللبان قسم اللبان محافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر

وافق مجلس محافظة الاسكندرية بجلسته المتعددة بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٩ على مشروع إنشاء مساكن اقتصادية في المناطق التي في مسيس الحاجة إلى مشروعات الاسكان وذلك في إطار الخطة التي وضعتها المحافظة في هذا الصدد

وقد وقع الاختيار على الموقعين اللذين لتنفيذ هذا المشروع بجهة اللبان قسم اللبان بمحافظة الاسكندرية وبيانها كما يلي:

الموقع الأول: ويشمل العقارات الواقعة بين شوارع الحله خانه والكوبري القديم وأساكل الفلال وأسطاسي والألفي وتبلغ مساحته ١٠٨٠٠ متر مربع (عشرة آلاف ومائتان متر مربع) محددة باللون الأصفر على الخريطة المرافقة، وهو مشغول ببنائي قديمة متداعية من دور واحد مستخدمة كمخازن للخييش وخلافه وهي مملوكة للأشخاص الوارد ذكرهم بالكشف المرافق

الموقع الثاني: ويشمل العقارات الواقعة بين شوارع الحله خانه والمعري والباب الأخضر وتبلغ مساحته ٢٠٠٠ متر مربع (ألفي متر مربع) محددة باللون الأصفر على الخريطة المرافقة عبارة عن أرض ومبان مهدمة بها بعض مخازن الخردة وهي مملوكة للأشخاص الوارد ذكرهم بالكشف المرافق

وقد أشارت محافظة الاسكندرية إلى أن ملاك العقارات سالفة الذكر لم يوافقوا على نزع ملكيتهم وأنها ستقوم بإنشاء محلات تجارية جديدة لأصحاب المحلات التي سيصير هدمها عند تنفيذ المشروع

كما أشارت المحافظة إلى أن المبلغ اللازم للتعويض عن نزع الملكية وقدره ١٢٠٠٠٠ جنيه تقريبا (نقط مائة وعشرون ألفا من الجنيهات) سيؤخذ من قرض الاسكان لعام ١٩٧٠/١٩٧١ وسيكون تحت تصرف إدارة نزع الملكية بالمحافظة لتعويض أصحاب العقارات التي ستزاع ملكيتها

ونظرا لما للمشروع سالف الذكر من أهمية خاصة فقد أعد مشروع القرار المرافق باعتبار مشروع إنشاء مساكن اقتصادية بجهة اللبان قسم اللبان محافظة الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على العقارات اللازمة له بطريق التنفيذ المباشر طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له

ويتشرف وزير الاسكان والمرافق بعرض مشروع القرار المرافق - برحمة في حالة المرافقة - التفضل بإصداره

وزير الإسكان والمرافق

محمد سعد الدين زايد

كشف

باسماء ملاك المنطقة المطلوب نزع ملكيتها بجهة اللبان قسم اللبان محافظة الاسكندرية

- | | |
|-----------------------------------|-------------------------------------|
| (١٧) ورنه عبدالرزاق عبدالله | (١) شركة التأمين الأهلية المصرية |
| (١٨) ورنه المرحوم محمد عبد النبي | (٢) محمد رمضان حسن |
| (١٩) ورنه محمد إبراهيم الكسار | (٣) ملكة سعد عبد الملاك |
| وآخرين | (٤) حسن محمد حسن |
| (٢٠) زاهية أحمد السيد وآخرين | (٥) محمد عبد الحافظ وآخرين |
| (٢١) محمد علي حسن المراكشي | (٦) ورنه محمد إبراهيم حاتم |
| وآخرين | (٧) السيد جاد المولى |
| (٢٢) شركة التأمين الأهلية المصرية | (٨) ورنه محمد عبده |
| (٢٣) ورنه حسن عوض ووهبة عوض | (٩) الشركة العربية للتصدير والتجارة |
| (٢٤) شركة طنطا للكان والزيت | (١٠) الشركة المصرية لكبس القطن |
| وآخرين | (١١) الحاج عبد اللطيف حامد |
| (٢٥) أحمد محمد الشريف وآخرين | (١٢) شركة التأمين الأهلية المصرية |
| (٢٦) ورنه أحمد محمد زين الدين | (١٣) محمود عبد الرحيم |
| (٢٧) السيد سيد أحمد عباس | (١٤) وزارة الأوقاف |
| الشهير بالحواوي | (١٥) فهيمة الزهري وآخرين |
| | (١٦) ورنه عبدالرزاق عبدالله |